جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

الإرهاب والعولمة

تلخيص

د. عبدالكريم بن عبدالحميد أصغر

٢٠٠٥م

الإرهاب والعولمة

تلخيص

د. عبدالكريم بن عبدالحميد أصغر

الإرهاب والعولمة

أدراكاً من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية لأبعاد دورها العلمي الأمني الذي يجعلها تستشرف آفاق المستقبل والإسهام بفعالية في ايجاد الحلول العلمية للمشكلات الأمنية، وحيث أن موضوع «دور الإرهاب والعولمة» يكتسب أهمية بالغة الحيوية خاصة في الظروف الراهنة التي يمر بهاالعالم والمنطقة العربية على وجه الخصوص، إذ تواجه اليوم الأمة العربية الآثار السلبية للعولمة المهددة للقيم الدينية والاجتماعية والهوية الثقافية والحضارية، إضافة إلى مواجهتها أشرس وأبشع أنواع الإرهاب الذي يمارس على الشعب الفلسطيني، فقد نظمت الجامعة الندوة العلمية «الإرهاب والعولمة» التي سعت من خلالها إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ ـ التعريف بالإرهاب والعولمة.

٢ ـ استعراض الجهود العربية في مجالات مكافحة الإرهاب.

٣ ـ التعرف على إسهام المؤسسات والهيئات الدولية في التصدي للإرهاب.

٤ ـ دور الاتصالات في العمليات الإرهابية.

ولقد قدمت في الندوة التي استمرت ثلاثة أيام أبحاث رصينة تناولت موضوع الإرهاب والعولمة من أبعادهما المختلفة فكانت الموضوعات على النحو التالي:

التعريف بالإرهاب وأشكاله

الإرهاب كأي ظاهرة اجتماعية لابد أن تخضع للفحص والدراسة والتحليل، وأن يتوافر على بحثها مجموعات عمل علمى، على مستوى عال من الكفاءة، بحيث يمكنها وضع وتحديد واضح لمفهوم وخصائص وأشكال الإرهاب.

مما لاشك فيه أن مشاكل عديدة تنشأ بصدد تعريف مفهوم الإرهاب وتحديد أبعاده، حيث تختلف نظرة كل مجتمع من المجتمعات لعملية الإرهاب والإرهابيين، وبناء عليه يكون هناك حكم نسبى في النظر لتلك الأعمال العنيفة والقائمين عليها.

وبالرغم من تباين آراء الفقهاء والكتاب حول تعريف الإرهاب، إلا أنها اتفقت على أن الإرهاب يقوم على استخدام أدوات عنيفة بقصد إثارة الخوف في نفوس الأفراد، ومن ثم فإن مجرد التهديد باستخدام هذه الأدوات أو وسائل العنف يكفي في حد ذاته إلى قيام جريمة الإرهاب.

ويثور الجدل من وقت لآخر حول الحد الفاصل بين أعمال الإرهاب غير المشروعة وبين أعمال العنف التي تقع دفاعاً عن كرامة وحقوق الإنسان، وقد ظهر هذا الجدل في عدة مناسبات في أروقة هيئة الأمم المتحدة. ولذلك فعندما إعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها الصادر في ١٨ نوفمبر ١٩٧٢م، بأهمية التعاون الدولي في إتخاذ التدابير الفاعلة لمنع أعمال الإرهاب الدولي وأشكال العنف الأخرى، وجدت من الضروري دراسة أسباب ذلك بغرض الوصول إلى الحلول السلمية بأسرع وقت، وأكد القرار الحق المسلم به في تقرير المصير والاستقلال لكل الشعوب التي ترزخ تحت

الاستعمار والأنظمة العنصرية وغيرها من أنظمة التسلط الأجنبى، وإعترف لها بمشروعية صراعها وأعمالها من أجل التحرير الوطنى، وذلك طبقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الصادرة من أجهزتها بهذا الشأن.

وأدان القرار بوضوح أعمال القمع والإرهاب التي تتخذها الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والأجنبية بإنكارها على الشعوب حقها في تقرير مصيرها واستقلالها وغيرها من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بل وأوصى القرار بأن تدرس أسباب أشكال الإرهاب وأعمال العنف التي تتولد عن البؤس والحرمان واليأس، والتي تجعل بعض الناس يضحون بأرواحهم وأرواح غيرهم في محاولة لإحداث تغييرات أصلية.

وأول ما انصرف إليه الإهتمام بشأن الإرهاب، كانت الأفعال العدوانية ضد ممثلى دولة أجنبية أو الأفعال التي يرتكبها أشخاص ذوو جنسية مخالفة لجنسية الدولة التي إرتكبوا فيها الأفعال، وذلك في كل الأحوال التي يأخذ فيها الإرهاب طابعاً دولياً.

غير أن الجمعية العامة ـ بقرارها السابق الإشارة إليه ـ توسعت في مفهوم الإرهاب الدولي حينما قررت أن يتضمن كل أنواع الأفعال الإرهابية التي تلجأ إليها دولة ما لقلب نظام الحكم في دولة أخرى أو بالتحريض عليه أو تمويله، وكذلك يشمل كل عنف يؤدي إلى قتل الأبرياء أو تعريض حياتهم للخطر أو إنتهاك حرياتهم الأساسية.

وهناك إتجاه متزايد للتعريف بالإرهاب بمعنى: « العنف ضد شخص أو ضد مجموعة أشخاص بقصد إخافة الجمهور عامة في دولة أو أكثر وإجبار الهيئات أو السلطات أو الأحزاب أو الأشخاص ذوى الشأن على

تأييد أو تنفيذ المطالب أو تحقيق الأغراض التي من أجلها كانت أعمال الإرهاب».

معنى كلمة إرهاب في اللغة العربية

الإرهاب كلمة مشتقة أقرها مجمع اللغة العربية من الفعل «رهب» بمعني خاف، وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل « أرهب»، وأرهبه بمعني خوفه، وأرهب بمعني ركب الرهب أي ما يستعمل في السفر من الإبل، ويقال «رهبوت خير من رحموت» أي لأن ترهب خير من أن ترحم.

وقد خلت المعاجم العربية القديمة من كلمات الإرهاب والإرهابي، لأن تلك الكلمات حديثة الاستعمال ولم تكن شائعة في الأزمنة القديمة، وقد وردت كلمة الرهبة في القرآن الكريم بعدة معان، منها معني الخشية وتقوى الله سبحانه وتعالى مثل قوله تعالى : ﴿ **يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴿٤٠﴾** ﴾ (سورة البقرة)، وقوله تعالى : ﴿ **وَقَالَ اللَّهُ لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴿٥١﴾** ﴾ (سورة النحل)، وقوله تعالى : ﴿ **لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لا يَفْقَهُونَ ﴿١٣﴾** ﴾ (سورة الحشر).

كما وردت بمعني الخوف والرعب، مثل قوله تعالى : ﴿ ... **وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ ...﴿٣٢﴾** ﴾ (سورة القصص)، وقوله تعالى : ﴿ **قَالَ أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ ﴿١١٦﴾** ﴾ (سورة الأعراف)، كما وردت بمعني الردع المعروف في موازين القوى العسكرية . . في قوله تعالى : ﴿ **وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ...﴿٦٠﴾** ﴾ (سورة الأنفال).

والإرهابيون في المعجم الوسيط : «وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية» ، والإرهابي في المنجد تعني : « من يلجأ إلى الإرهاب لإقامة سلطته» .

والإرهاب في الرائد : «رعب تحدثه أعمال عنف كالقتل وإلقاء المتفجرات أو التخريب» . والإرهابي : « من يلجأ إلى الإرهاب بالقتل أو إلقاء المتفجرات أو التخريب لإقامة سلطة أو تقويض أخرى» ، والحكم الإرهابي « نوع من الحكم الاستبدادي يقوم على سياسة التعامل مع الشعب بالشدة والعنف بغية القضاء على النزعات والحركات التحررية والاستقلالية» .

في الثاني والعشرين من أبريل ١٩٩٨م وقع وزراء الداخلية العرب إتفاقية مكافحة الإرهاب ، وجاء في البيان الختامى أن الإتفاقية التي وقعت في مقر جامعة الدول العربية تفرق بين الإرهاب والكفاح المسلح . حيث تعرف الإرهاب بأنه : «كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه وأغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تحريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو الحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو إحتلالها أو الإستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر» .

أما الجريمة الإرهابية فقد تم تعريفها على المستوى العربي كالآتي :

« هي جريمة أو الشروع فيها ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة (الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية) أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يُعاقب عليها قانونها الداخلي» .

ولا تُعد جريمة : « حالات الكفاح بمختلف الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الإحتلال الأجنبى والعدوان من أجل التحرير وتقرير المصير وفقاً لمبادئ القانون الدولى ، ولا يُعد من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية ، ولا تُعد أي من الجرائم الإرهابية هذه من الجرائم السياسية» .

أكد وزراء العدل العرب ـ في إجتماع دورتهم السابعة عشرة في الخامس من ديسمبر ٢٠٠١ تحت في إطار الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي دخلت حيز التنفيذ في ٧ مايو ١٩٩٩م وبعد إقرارها في إجتماع مجلس وزراء العدل والداخلية العرب بالقاهرة في أبريل ١٩٩٨م ، أكدوا على ضرورة تعريف الإرهاب الدولي والتمييز بينه وبين حق الشعوب في مقاومة الإرهاب من خلال الأمم المتحدة والمجتمع الدولى ، حيث أن هناك صكوكاً دولية لمكافحة الإرهاب ، ولكنها ليست شاملة وآخرها الإتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب ومشروع إتفاقية قمع الإرهاب النووى .

كما أعرب وزراء العدل العرب عن أسفهم لمحاولات بعض الأطراف الربط بين الإرهاب والشريعة الإسلامية ، مع التأكيد على أن هذا الربط غير قائم على أسس سليمة وليس له علاقة بمفهوم وحقيقة الشريعة الإسلامية .

بعض صور الإرهاب:

إتخذت العمليات الإرهابية الدولية صوراً عديدة ومتنوعة للوصول إلى تحقيق الهدف الذى تنشده من تنفيذ هذه العمليات ، وهو الضغط بالقوة أو بالتفاوض لتحقيق أهداف تلك المنظمة الإرهابية ، وفي الماضى القريب كانت العمليات الإرهابية تتمثل في الاغتيالات السياسية وتخريب المنشآت المدنية الاقتصادية التي تؤثر على القرار السياسى وذلك من خلال نشر حالة

الذعر والرعب للرأي العام، أما اليوم ومع التطور السريع والمذهل في تكنولوجيا التسليح في العالم وسهولة حصول الجماعات الإرهابية على أحدث ما وصل إليه العلم من أدوات التسلح، بالإضافة إلى التطور الكبير الذى حدث في وسائل الإتصال والإنتقال، لذا أصبح من اليسير على الجماعات الإرهابية أن تخطط وتقوم بتنفيذ أنواع جديدة من عملياتها التي تستهدف النيل من القرار السياسي بتوجيه ضرباتها.

وسنوضح فيما يلى بعض صور العمليات الإرهابية، الأكثر إنتشاراً على المستوى العالمى:

١ ـ القتل والإغتيال.

الإغتيال السياسى يقع عادة على أشخاص ذوي مكانة اجتماعية خاصة، تنبع من كونهم يشغلون مناصب رسمية أو يتزعمون إتجاهات سياسية أو يمثلون أفكاراً ومبادئ معينة، وتنطوي الإغتيالات السياسية على ثلاثة عناصر هامة تميزها عن أي نوع آخر من أنواع القتل وهي:

أ ـ أن يكون الشخص الذى وقع عليه فعل القتل من الشخصيات السياسية.

ب ـ أن يكون الدافع إلى القتل سياسياً وليس لسبب شخصى.

جـ ـ أن يكون التأثير السياسى لحادث القتل ملحوظاً.

والواقع أن للإرهاب المعاصر صوراً أخرى ذات خطورة خاصة، وهي القتل بغير تمييز ونقصد بها عمليات القتل التي تنجم عن زرع متفجرات في الأماكن العامة أو عمليات اطلاق النار على الأشخاص الذين يوجدون بمحض الصدفة في مسرح الأحداث مثل مطار أو ملهى أو بنك أو أي مكان آخر للتجمع الجماهيري.

وتتمثل خطورة هذا النوع، والناتج من التطور الكبير في وسائل الإعلام والمستحدثات في وسائل التسليح والتفجير في أن هذا الأسلوب:

أ ـ يجعل مطالب الإرهابيين تأخذ طابعاً مأساوياً.

ب ـ يشيع مناخاً من الرعب العام، ويحد من تحركات المواطنين الذين يترقبون الخطر في كل مكان.

جـ ـ يضعف من ثقة المواطنين في قدرة الحكومة على التصدي للعمليات الإرهابية والقضاء عليها ويعرقل الأداء الوظيفي المعتاد للمجتمع.

٢ ـ خطف الشخصيات وإحتجاز الرهائن

إذا كان الغرض الأساسى من عمليات الخطف هو الحصول على فدية مالية كوسيلة من وسائل تمويل المنظمات الإرهابية أو إجبار السلطات على إتخاذ موقف سياسى أو إخلاء سبيل أفراد من المنظمة أو من المنظمات الأخرى المتعاطفة معها من السجون، إلا أنه في بعض الأحيان لاتطلب فدية أو مطالب من أي نوع، بل يتم قتل المختطف بعد فترة من الإختطاف.

وعمليات إحتجاز الرهائن من قبل المنظمات الإرهابية، عادة ما ترتكب لأغراض سياسية، وعموماً فإن مثل هذه العمليات تعتبر إحدي صور الإرهاب: وفي أحيان كثيرة ما يتم تنفيذ هذه العمليات بالتعاون والإتصال بين الجماعات والمنظمات الإرهابية، للقيام بعمل مشترك لتجميع المعلومات اللازمة وإستغلال نقاط الضعف في أجهزة الأمن وإختراقها.

٣ ـ مهاجمة أو خطف مجموعة من السياح الأجانب لتحقيق هدف سياسي

انتشرت هذه الظاهرة في منطقة الشرق الأوسط بشكل واضح، وتستخدم

الجماعات الإرهابية هذا الأسلوب سواء لقتل مجموعة من السائحين الأجانب أو لخطف مجموعة منهم كرهائن، بغرض تحقيق أهداف سياسية، كنوع من الضغط على الحكومة لتلبية مطالب محددة، أو تجيء في إطار ضغوط إقتصادية على هذه الدولة لحرمانها من بعض جوانب إقتصادها الوطني.

٤ ـ خطف الطائرات

تعتبر عمليات خطف الطائرات من أحدث الأساليب والتكتيكات التي تمارسها المنظمات الإرهابية. مما أدى إلى إهتمام سلطات الدول بتأمين سلامة الطيران المدنى، وإتخذت إجراءات دقيقة لتفتيش الركاب قبل صعودهم للطائرات وإيجاد حواجز بين الركاب وطاقم الطائرة واستخدام وسائل الكشف عن الأسلحة والمفرقعات بالمطارات وتعيين حراسات قوية ومدربة لمرافقة الطائرات.

٥ ـ خطف السفن لتحقيق هدف سياسي

وهي أيضاً نوع من عمليات الإرهاب التي تستهدف الإحتفاظ برهائن من أجل الإعلان عن بعض مطالبها من قبل حكومة دولة ما، كالمطالبة بالإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين أو كنوع من أنواع إبداء المعارضة للنظام السياسى داخل هذه الدولة.

٦ ـ الإرهاب لتدمير إقتصاد الدولة وتخريب المنشآت

وهو التطور الجديد لأهداف الإرهابيين، عندما أفلست حججهم السياسية، ونالوا سخط الشعوب التي يوجه إليها الإرهاب، فكان المردود، هو محاولة التأثير على إقتصاد الدولة، بما يؤدي إلى صعوبة الحياة، وبالتالى الثورة الشعبية في وجه الحكومة، حيث يتسلل إليها الإرهابيون لتنفيذ أهدافهم.

٧ ـ الإرهاب من خلال الاسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية

الإرهاب البيولوجي

تأتى الأسلحة البيولوجية على رأس أسلحة التدمير الشامل التي قد تلجأ إليها الجماعات الإرهابية التي يطلق عليها «قنبلة الفقراء النووية» نظراً لسهولة تصنيعها وقلة تكلفتها حيث لا تحتاج إلى تقنيات متقدمة أو معقدة، كما تُعد من أشد أسلحة التدمير الشامل فتكاً وتدميراً، حيث نجد أنه لو استخدم مائة كيلو جرام من «الانثراكس» استخداماً جيداً ضد مدينة ذات كثافة سكانية عالية، يمكن أن تقتل ثلاثة ملايين شخص، بينما لو أطلقنا ٩٠٠ كيلو جرام من غاز الزارين على نفس المدينة، فإن عدد الوفيات المتوقعة قد يصل إلى ٢ ـ ٨ الآف شخص.

ولا تحتاج الأسلحة البيولوجية إلى وسائل إيصال متقدمة، حيث يمكن استخدام وسائل الرش على هيئة «إسبراي» أو رذاذ أو أحياناً من خلال نقل العدوى إلى حيوان أو حشرة يتم نشرها في الأماكن المستهدفة، هذا بالإضافة إلى صعوبة إكتشافها، نظراً لأنها عديمة اللون والطعم والرائحة وتأثيرها لا يظهر إلا بعد فترة حضانة معينة.

الإرهاب الكيميائي

تشمل المواد الكيميائية غازات الأعصاب والغازات الكاوية والخانقة وغازات الدم، وهناك أيضاً الغازات السامة ، ويمكن حصول عناصر الإرهاب على هذه الأسلحة واستخدامها بواسطة الرش أو «الأيروسول»، بل ويمكن نقلها بسهولة إلى الأماكن المراد استخدامها فيها، ومن ثم تمثل نوعاً من الأسلحة الإرهابية ذات الخطورة العالية ولكنها تقل في الدرجة عن استخدام الأنواع البيولوجية.

إن المجتمع الدولي بكل حضاراته وثقافته مدعو للمشاركة الدولية الجماعية للتصدي ومواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي التي تجاوزت كل الخطوط الحمراء .

كما أن نقطة الإنطلاق الرئيسة في مكافحة الإرهاب، تتطلب فهماً واضحاً من جانب جميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لطبيعة الإرهاب، وبالرغم من أنه ليست هناك دولة في العالم تؤيد الإرهاب صراحة، فإن المتصور أنه لم يكن هناك في الماضى إدراك كاف لمخاطره وتكاليفه الفادحة، وهو ما كان يدفع بعض الدول إلى توفير الملاذ الآمن للإرهابيين، بحجة حماية حقوق الإنسان وحق اللجوء السياسى، رغم تورط أولئك الإرهابيين في عمليات إجرامية دموية، وعلى الرغم من صدور أحكام قضائية نهائية . . وصل بعضها إلى عقوبة الإعدام بحق أولئك الإرهابين في دولهم، ولذلك فمن المتصور أن المجتمع الدولي قد بات الآن أكثر إدراكاً ـ عقب تفجيرات واشنطن ونيويورك ـ لمخاطر الإرهاب، ولن تكون هناك أي دولة مستعدة لمهادنة الإرهابيين أو توفير الحماية أو الإقامة لهم .

كما أن الحرب ضد الإرهاب تحتاج إلى جهد متواصل، حيث لابد أن يتوافر تأييد دولي جماعى لهذه الحرب على الساحة الدولية، لاسيما وأنها حرب ممتدة وطويلة ومعقدة، وحتى نضمن القضاء على الخلايا الإرهابية في كافة أنحاء العالم وتحت إشراف الأمم المتحدة .

ماهية العولمة واشكالاتها

أن العولمة تعتبر منهجاً فكرياً فهي تشكل في مفهومها العام نمطاً من أنماط الحضارة لها مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية . . لهذا يجوز أن نعرف العولمة بأنها (فرض نمط من أنماط الحضارة على باقي الأمم والشعوب بقصد الهيمنة عليها والسيطرة على مقدراتها) .

هناك فرق بين العولمه (Globlization) والعالمية (Globalism) فالعولمه إجبار والعالمية اختيار، يقول محمد عابد الجابري : (العولمة شيء والعالمية شيء آخر، العالمية تفتح على العالم وعلى الثقافات الأخرى، مع الاحتفاظ بالخلاف الأيديولوجي، أما العولمة فهي نفي للأخر واحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي) .

فالعولمة تسعى لفرض منهجها الحضاري على المجتمعات، وترفض الحوار مع غيرها من الثقافات ، أما العالمية فهي انفتاح على باقي الحضارات وتفاعل معها في أجواء تتلاقح فيها الأفكار .

وإشكالات العولمه تبدو بوضوح في تحدياتها الحضارية . . ولعل أول ما يواجه الباحث في العولمه هو استحالة الإلمام بموضوعها أو فهم حقيقتها لهذا اعبا تعريف العولمه معظم المحللين، لان الباحث في العولمه عادة ما ينظر اليها من جانب واحد من جوانبها المتعددة كالجانب الاقتصادي أو الجانب الاجتماعي أو الجانب الثقافي أو حتى الجانبين السياسي والإعلامي . . لهذا نجد أن هناك ما يشبه التخصص في تناول قضية العولمه، ومن النادر وجود المرجع الذي يتناولها من جميع جوانبها دون أن يكون ذلك على حساب المستوى العلمي أو العمق في التحليل وهذا من أهم الاشكالات التي تواجه الباحث .

أن معظم الباحثين ينظرون إلى مستقبل العولمه بنظرة ملؤها القتامة، فهم يعتقدون أن العالم سوف يتحول بأسره إلى (أممية رأس المال) عندها تهاجر الأموال خارج الأوطان، لان معظم الحكومات قد لا تملك الاستجابة لمطالبهم المتمثلة في التنازلات الضريبية وتقديم التسهيلات المجانية، وإلغاء وتعديل بعض التشريعات، مثل تحديد الحد الأدنى للأجور ومشروعات الضمان الاجتماعي والصحي، وإعانات البطالة، وخصخصة المشروعات العامة، مع إضفاء الطابع التجاري عليها بعدها سيتحول العالم إلى فئة غنية مستغلة تصل إلى ٢٠٪ من سكان العالم يعيشون في رغد من العيش وفئة فقيرة مستغلة تصل إلى ٨٠٪ من سكان العالم، عندها يظهر لون جديد من الديكتاتورية هو ديكتاتورية السوق .

أما الأمل فنجده مرتسماً على شفاه المتفائلين وهم قلة ينظرون إلى العولمه مؤكدين أن العولمه لو تركت على تلقائيتها لسارت في طريق المتشائمين .

الإرهاب بين الأسباب والنتائج في عصر العولمة ـ تساؤلات تبحث عن إجابة

يهدف هذا الموضوع إلى التعرف المنهجي على الفكر البحثي في مجال الإرهاب عربياً وأجنبياً من أجل العثور وحصر المتغيرات والعوامل التي من المتوقع أن تكون لها علاقة بالإرهاب، وربما علاقات بين بعضها البعض وقد تكون هذه العلاقات كلها أو بعضها سببية (Causal)، ومن ثم العثور على الهدف النهائي ، وهو العثور على تصور نظري سببي لمتغيرات الظاهرة مع اقتراحات لكيفية حسابه وبنائه، والذي إذا ما بنى، فإنه سوف يساهم

في فهم ظاهرة الإرهاب بما ترتبط به من متغيرات وعوامل فهما أمبريقياً علائقياً سببياً موضوعياً قابل للفهم المتبادل وربما الاقتناع من أطراف عديدة متباينة.

إن أية دراسة تتبنى تعريفاً عاماً للإرهاب كما هو شائع الآن سوف تنتهي إلى توصيات يصعب الإمساك بها في أرض الواقع العملي الميداني للظاهرة خاصة إذا ما كانت الدراسة نهجت طرحاً نظرياً بعيداً عن الأمبيريقية، وأن الأمبريقية لن تكتمل بل لعلنا نقول لن تتم إلا إذا تبنى الباحثون تعريفات اجرائية لمتغيراتهم ومنها الإرهاب، قابلة للقياس (Measurable)، إن لم تكن قد قيست بالفعل.

لذا فإن إحدى مستلزمات المنهج العلمي الرصين خاصة الأمبيريقي منه أن متغيرات وعوامل ظاهرة معينة وهي هنا الإرهاب يجب أن تكون معرفة تعريفاً جيداً قابلاً للقياس كما أسلفنا، وأن القابلية للقياس تكون ممكنة أكثر إذا ما تم تحويل التعريف العام إلى تعريفات فرعية اجرائية ينظم العلاقة بينها نسق (System)، هذا النسق في تكامله يصنع التعريف العام. أيضاً يمكن القول أنه غالباً في الدراسات الأمبيريقية إذا ما تمكنا من قياس المتغيرات الفرعية للنسق فإنه يمكن أمبيريقيا بناؤه، ومن ثم قياس التعريف العام بل وتسميته تسمية تحوز اعتراف ومباركة أطراف بحثية تبدو متعارضة إذا ما كانت بدايتها في دراساتها الأمبيريقية هي التعريف النظري العام.

لذلك فنميل إلى تعريف الإرهاب من خلال أنواعه فربما يجد الباحثون مناطق اتفاق بينهم فضلاً عن توفر ميزة امكانية القياس، ومن هذا المنطلق نعدد أنواع الإرهاب كما يلي:

١ ـ الإرهاب الأيدولوجي.

٢ ـ الإرهاب الوطني .

٣ ـ الإرهاب العرقي .

٤ ـ الإرهاب الديني .

٤ ـ الإرهاب اللغوي .

٦ ـ الإرهاب المرضي .

٧ ـ إرهاب السلطة .

٨ ـ إرهاب المقهورين .

٩ ـ إرهاب المخدرات .

١٠ ـ إرهاب الشركات التجارية .

١١ ـ الإرهاب الدبلوماسي .

١٢ ـ الإرهاب البيولوجي ـ كيميائي (C-B terrorism) .

١٣ ـ الإرهاب التكنولوجي (Cber Terrorism-Net Ware) .

١٤ ـ الإرهاب الكارثة (Catastrophic Terrorism) .

١٥ ـ الإرهاب البيئي (Environmental Terrorism) .

٦ ـ الإرهاب النووي (Young, 1995, Falkenrath, 2001)

١٧ ـ الإرهاب بالوصم . مثل كل ما من هو عربي إرهابي وخاصة إذا كان له لحية!

١٨ ـ الإرهاب بالتقليد أو إرهاب المراهقين .

تعدد أنواع الإرهاب والتي وصلنا فيها إلى ثمانية عشر نوعاً للإرهاب لا يجب أن تزعج الباحثين في مجال الإرهاب وذلك لتعدد الفوائد من جراء ذلك ليس فقط في تحديد مسئولية مقاومة ومكافحة الإرهاب والتي تقع

حالياً على عاتق القوات الأمنية والقوات العسكرية بل أيضاً فإن هذا التفريع لأنواع الإرهاب سوف يساعد النظم القضائية والتشريعية في سن القوانين والتشريعات الملائمة .

بتعريفنا لأنواع الإرهاب سوف يسهل علينا منهجية البحث والدراسة خاصة الأمبيريقية منها ، كما أنه سوف يرقى بتوصيات البحوث والدراسات في مجال الإرهاب لتنتقل من الأكاديمية النظرية أو المعملية إلى الأكاديمية التطبيقية الميدانية مما يسهل صناعة قرارات ، تسهل وتمكن متخذي القرارات من تطبيق القرار أو القرارات المناسبة ، كما أن المجتمع العلمي في عالم العولمة سوف يعثر على مجالات اتفاقه ومجالات اختلافه موضوعياً في مجال الإرهاب والتي توقفت عن متاهة التعريف بالإرهاب نظرياً وايدولوجياً ، والتي عمقت الخلافات ووسعت الهوات بين الباحثين وبين الدول .

الجهود العربية في مكافحة الإرهاب

إن التكامل الأمني بين الدول العربية مطلب لاغنى عنه لمكافحة الإرهاب وشتى مهددات الأمن إذ أن الأمن يتأثر سلبا أو ايجابا بالوضع الخارجي والداخلي للدول وعلى وجه التحديد بدرجة الأمن في الدول التي ترتبط معها بحدود جغرافية دولية . لذلك فان دعم مسيرة العمل الأمني العربي وتعزيزه وتكريس آفاق التعاون والتفاهم فيما يخدم المصالح المشتركةبين الدول العربية مطلب أساسي .

ان العالم اليوم في مجموعه أصبح متداخلا ومترابطا وأشبه ما يكون بمدينة أو قرية صغيرة لوجود وسائل واساليب الاتصال الحديثة والتقنية المتطورة والتكتلات الاقتصادية والسياسية وتبادل المنافع والخبرات .

يجئ التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب في اطارادراك الدول العربية لاهمية مواجهة هذه الظاهرة بشكل جماعي من خلال مستويات عديدة تختلف من بلد إلى آخر ، ويظل العمل الجماعي المؤسسي المنظم هو المطلوب بالاضافة إلى الاعمال المحلية في سبيل مكافحة هذه الظاهرة .

ولا شك أنه يتجسد التعاون الأمني العربي في مجال مكافحة الإرهاب من خلال مجلس وزراء الداخلية العرب الذي يهدف المجلس الى تنمية وتوثيق التعاون ، وتنسيق الجهود بين الدول العربية في مجال الأمن الداخلي و مكافحة الجريمة ، وذلك من خلال رسم السياسة العامة التي من شأنها تطوير العمل العربي المشترك ، وإقرار الخطط الأمنية العربية المشتركة لتنفيذ هذه السياسة ، هذا بالإضافة الى إنشاء الهيئات و الاجهزة اللازمة لتحقيق اهدافه التي يأتي من ضمنها تعزيز وسائل التعاون مع الهيئات الدولية المعنية باختصاصه .

ولقد اعتمد مجلس وزراء الداخليه العرب في دور انعقاده الثالث عشر (يناير ١٩٩٦م) مدونة سلوك للدول اعضاء المجلس لمكافحة الإرهاب وقد عبرت المدونة عن القلق العميق الذي يساور الدول العربية من استمرار الاعمال الإرهابية بجميع أشكالها والاقتناع بضرورة مكافحتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية والمواثيق العربية والدولية ووجوب اتخاذ تدابير لمكافحة الإرهاب في اطار من التعاون العربي والتعاون العربي الدولي وتؤكد المدونة على ضرورة التمييز بين الإرهاب والنضال المشروع للشعوب من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني من كل أشكال الاحتلال والاستعمار والتمييز العنصري واعربت الدول الاعضاء عن اقتناعها بوجوب اتخاذ تدابير فعالة وفقا للقانون الدولي وميثاق جامعة الدول العربية ومقررات مجلس وزراء

الداخلية العرب وقد نصت المدونة في البند رقم (٥) على أهمية تعزيز التعاون فيما بين الدول الاعضاء وتقديم المساعدة المتبادلة في مجال إجراءات التحري والقبض على الاشخاص الهاربين المتهمين والمحكوم عليهم بجرائم إرهابية طبقا لاحكام الانظمة الداخلية لكل دولة واتفاقيات تسليم المجرمين السارية لديها .

ولقد أقرمجلس وزراء الداخلية العرب في دورة انعقاده الرابع عشر في(يناير ١٩٩٧م)استراتيجية عربية لمكافحة الإرهاب، تهدف الى الدفاع عن الصورة الحقيقية للعروبة والإسلام، والحفاظ على أمن واستقرارالوطن العربي، ودعم أسس الشرعية وسيادة القانون والنظام، وتوفير أمن الفرد في الوطن العربي وضمان سلامة شخصه وحريته وحقوقه وممتلكاته وحماية أمن المؤسسات والهيئات والمرافق العامة في الوطن العربي، وتنمية وتطوير التعاون بين الدول العربية في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون مع دول العالم لمكافحة الإرهاب الدولي وتركز الاستراتيجية على التدابير الوقائية وعلى تحديث (التشريعات)وتضمينها تجريما للانشطة الإرهابية وعقوبات رادعة لها وعلى تحديث جهاز الأمن وتطوير أساليب عمله، واعتماد المنهج العلمي في دراسة وتحليل ظاهرة الإرهاب، وتشجيع عقد اتفاقيات ثنائية متعددة الاطراف لمكافحة الإرهاب على الا تتعرض هذه الاتفاقيات مع الاتفاقية العربية الشاملة التي تدعو الاستراتيجية إلى اعدادها بحيث تتضمن تعريفا للإرهاب يعبر عن وجهة النظر العربية وتحقق تعاونا فعالا وتكفل تبسيط إجراءات تسليم المجرمين الإرهابيين وزيادة تبادل المساعدة القانونية والقضائية والشرطية وتحث الاستراتيجية الدول الاعضاء على المشاركة في المؤتمرات الدولية والاقليمية الخاصة بمكافحة الإرهاب وان يمثلها في هذه المؤتمرات ممثلون قادرون على عرض وجهة النظر العربية

والوقوف في وجه المحاولات الرامية لتشويه صور الإسلام والمسلمين كما اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الخامسة عشر (يناير ١٩٩٨م) خطة مرحلية لتنفيذ الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب.

أيضاً تمثل التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب من خلال وزراء الإعلام العرب حيث كانت البداية الحقيقية للتعاون العربي عبر وسائل الإعلام في ديسمبر من عام ١٩٩٣م، عندما ناقشت اللجنة الدائمة للإعلام العربي تقريرا هاما تحت عنوان «دور الإعلام العربي إزاء ظاهرة التطرف والإرهاب».

وفي الدورة الـ ٢٨ للمجلس عام ١٩٩٥ تصدرت قضية الإرهاب جدول الاعمال وقد وافق المجلس خلال هذه الدورة على «قواعد سلوك للدول الاعضاء في مجلس وزراء الإعلام العرب لمكافحة الإرهاب والتطرف» وقد حث المشروع على تأكيد التزام الدول الاعضاء بتقوية نشاطها في مجال الإعلام لمواجهة الحملات المغرضة ضد العالم الإسلامي وادانة ممارسات المجموعات الإرهابية وحث المشروع وسائل الإعلام المقروءة على نشر الاخبار التي تخدم وحدة الأمة العربية والإسلامية ومجدها بعيدا عن المظاهر المتطرفة والإرهابية والتزام الدول الاعضاء بعدم نشر الاخبار التي تشجع على الإرهاب.

كما تمثل التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب من خلال مجلس وزراء العدل حيث دعا المجلس في اجتماعة التاسع في ابريل ١٩٩٣م الى صياغة اتفاقية عربية مشتركة لمنع التطرف كما بحث الوزراء تشكيل لجنة فنية لاعداد مشروع الاتفاقية.

وفي ابريل ١٩٩٨م أقرت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب من مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب.

أما على مستوى الدراسات والأنشطة التدريبية والتعليمية فقد أولت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية اهتماماً كبيراً بدراسة ظاهرة الإرهاب وسبل مكافحتها. ولذلك تضمنت المواد الدراسية التي تقدمها كلية الدراسات العليا مواد تحتوي على الموضوعات العلمية ذات العلاقة بمجال مكافحة الإرهاب، ونفذت الجامعة من خلال كلية التدريب (١٢٠) نشاطاً علمياً ما بين دورة تدريبية، وحلقة علمية، ودورة مخبرية، ومعرض أمني، وفي نفس السياق أنجزت الجامعة من خلال مركز الدراسات والبحوث أعمالاً علمية واصدارات متنوعة تركز على مكافحة الإرهاب، وقدتم طباعة هذه الدراسات والبحوث وتعميم نتائجها وتوصياتها على المهتمين بهذا الشأن في العالم العربي.

وباختصار يمكن القول بأن النشاطات المتعددة التي تقوم بها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في مجال الوقاية من الإرهاب ينطلق من المجالات التالية:

١ ـ البرامج التعليمية لكلية الدراسات العليا بالجامعة.

٢ ـ البحوث العلمية التي تجيزها الجامعة.

٣ ـ المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية التي تنظمها الجامعة.

٤ ـ المقالات العلمية المتخصصة التي تنشر في مجلة الدراسات الأمنية والتدريب.

٥ ـ رسائل الماجستير والدكتوراة التي يقدمها الطلبة في كلية الدراسات العليا.

٦ ـ المشاركات في اللقاءات والاجتماعات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب.

٧ ـ البرامج التدريبية المتخصصة التي تنظمها كلية التدريب .

إسهام المؤسسات والهيئات الدولية في التصدي للإرهـاب

أولاً: الجمعية العامة للأمم المتحدة:

لقد تصدت الجمعية العامة لظاهرة الإرهاب منذ عام ١٩٧٢م باعتبارها من الظواهر الإجرامية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين. وأصدرت الجمعية العامة العديد من القرارات في هذاالشأن من أهمها:

١ ـ القرار رقم ٣٠٣٤ الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٢م الذي أبدت فيه الجمعية قلقها الشديد إزاء تزايد أعمال الإرهاب الدولي، وحثت الدول على إيجاد حلول عادلة وسلمية تسمح بإزالة الأسباب الكامنة وراء أعمال العنف. وأكدت الجمعية في قرارها حق جميع الشعوب الخاضعة لأنظمة استعمارية أو عنصرية أوغيرها من إشكال السيطرة الأجنبية في تقرير المصير والاستقلال، وأيدت شرعية كفاحها طبقاً لأهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة، كما أدانت الجمعية أعمال القمع والإرهاب التي تلجأ إليها الأنظمة العنصرية والأجنبية لحرمان الشعوب من حقها المشروع في تقرير المصير والاستقلال وحقوق الإنسان الأخرى وحرياتهم الأساسية.

٢ ـ صدر العديد من القرارات تدين الإرهاب الدولي وتحث الدول على التعاون من أجل مكافحته ومنعه ومعاقبة مرتكبيه.

٣ـ أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٣٠٣٤ المؤرخ في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٢م بإنشاء لجنة خاصة معنية بالإرهاب الدولي وتشكلت اللجنة من ٣٥ دولة منها الدول العربية والإسلامية التالية: (تونس، الجزائر، اليمن، سوريا، إيران، تركيا) وتفرعت عن هذه اللجنة عدة لجان: اللجنة الأولى تختص بتعريف الإرهاب الدولي، واللجنة الثانية تختص بدراسة الأسباب الكامنة وراء تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي. واللجنة الثالثة خاصة ببحث التدابير اللازمة لمنع ومكافحة الإرهاب الدولي.

ثانياً: لجنة مكافحة الإرهاب

أنشئت بناء على قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ الذي اتخذه مجلس الأمن في الجلسة رقم ٤٣٨٥ المنعقدة في ٢٨ سبتمبر سنة ٢٠٠١م، وهي لجنة تابعة لمجلس الأمن أنشئت وفقاً للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت وتتألف من جميع أعضاء المجلس لتراقب تنفيذ القرار رقم ١٣٧٣ لسنة ٢٠٠١م بمساعدة الخبرات المناسبة.

وتختص اللجنة بمتابعة قيام الدول بتنفيذ مايلي:

١ـ منع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية وتجميد الأصول المالية والموارد الاقتصادية للأشخاص الذين يرتكبون الأعمال الإرهابية أو يشرعون في ارتكابها أو يشتركون في ارتكابها.

٢ـ الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني للإرهابيين بما في ذلك الدعم الثقافي أو الإعلامي لوضع حد لعمليات تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية.

٣ـ عدم تزويد الإرهابيين بالسلاح وعدم توفير الملاذ الآمن لهم أو لمن يمولون العمليات الإرهابية أو يديرونها أو يدعمونها.

٤ ـ تقديم أي شخص يشارك في تمويل العمليات الإرهابية أو إدارتها أو إعدادها أو ارتكابها أو دعمها إلى العدالة .

٥ ـ تجريم الأعمال الإرهابية في القوانين والتشريعات المحلية .

٦ ـ قيام الدول الغنية بالخبرات والإمكانات بتزويد الدول الطالبة بأقصى قدر من المساعدة فيما يتصل بالتحقيقات أوالإجراءات الجنائية .

٧ ـ منع تحركات الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية عن طريق فرض ضوابط فعالة في المنافذ والحدود واتخاذ تدابير فعالة لمنع تزوير وتزييف أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر وتأشيرات الدخول والخروج .

٨ ـ التعاون بين الدول في مجال تبادل المعلومات وفي الشئون الإدارية والقضائية لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية .

٩ ـ عدم قيام الدول بمنح حق اللجوء السياسي إلا لمن يستحقه طبقاً للأحكام الصادرة في ذلك الشأن في القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية .

كما وأنشأت هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٩م فرعاً لمنع الإرهاب يعمل في تعاون وثيق مع المركز المعني بمنع الإجرام الدولي ، وكذلك مع مكتب الأمم المتحدة للشئون القانونية بنيويورك بوصفه المرجع في الشئون القانونية المتصلة بالإرهاب . وتركز أنشطة الفرع على البحث والتعاون التقني ، وعلى تشجيع التعاون الدولي في مجال منع الإرهاب . وتتضمن الأنشطة البحثية للفرع جمع قاعدة معلومات وتحليل هذه المعلومات ونشر نتائج الدراسات ، كما يقوم المركز باستخلاص الدروس المستفادة من العمليات التي تقوم بها

الدول لمكافحة الإرهاب ومد الدول الأخرى بهذه الدروس، ويشجع الفرع الدول أعضاء المجتمع الدولي على الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الصادرة في شأن مكافحة الإرهاب الدولي وتطبيق هذه الاتفاقيات عن إيمان واقتناع.

وتعد المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) قناة اتصال هامة بين أجهزة مكافحة الإرهاب، وأصبح للانتربول دور هام كقناة لتبادل المعلومات وتسليم المجرمين في جرائم الإرهاب التالية:

١ ـ الاعتداءات الخطرة على حياة الناس وسلامتهم البدنية.

٢ ـ احتجاز الرهائن أو اختطاف الأشخاص.

٣ ـ الاعتداءات الخطرة على الأموال كالاعتداء بالمتفجرات.

٤ ـ الأفعال غير المشروعة المرتكبة ضد سلامة الطيران المدني.

الاتصال وأثره في عمليات الإرهاب

يشهد العالم تطوراً هائلاً في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وذلك لان التغيرات المتسارعة التي ترتبت على التقدم الهائل في وسائل الاتصالات وأنظمة المعلومات الالكترونية شملت معظم مناحي الحياة وكانت أشبه ماتكون بالثورة في حياة البشرية وأسلوب حياة الناس.

فقد ترتب على ـ ثورة المعلومات والاتصالات ـ اختصار المسافات بين أجزاء المعمورة حتى كادت تلغيها وأصبح من الشائع أن يقال عن العالم بأنه « قرية صغيرة» فالاحداث التي تحدث في أي جزء من العالم تنتقل وتنتشر في ذات لحظة حدوثها وتصبح موضع اهتمام الناس في بقية أجزاء العالم. وأصبح من المتعذر أن يتم اخفاء أي حدث مهما كان صغيراً.

ولكن تطور وسائل الاتصالات وأنظمة المعلومات الالكترونية قدم خدمة غير مقصودة للتنظيمات الارهابية .

فقد سهلت الاتصالات الحديثة عملية نقل الأفكار والبيانات والتوجيهات إلى خلايا الشبكات الارهابية، ووفرت لها أنظمة المعلومات الالكترونية تدفق سيل من المعلومات اللازمة لتنفيذ عملياتها الارهابية .

فأجهزة الهواتف المحمولة، وأجهزة الهواتف التي تعمل عن طريق الأقمار الصناعية والانترنت، والفاكس، والبريد الالكتروني والحاسبات الألية وغيرها . أصبحت وسائل شائعة الاستعمال لدى التنظيمات الارهابية وأعطتها مساحة لا يمكن تصديقها من المرونة في العمل ومكنتها من زيادة أنشطتها . وجعلت الارهاب يتحول بشكل متزايد إلى ارهاب عابر للحدود الوطنية لأية دولة .

وتعمل التنظيمات الارهابية باستمرار على متابعة استخدام وسائل الاتصالات الحديثة وأنظمة المعلومات الالكترونية المتطورة . ومما شجعها ويشجعها على ذلك ما تحصل عليه من ميزات وفوائد كما يلي :

١ ـ ضمان عنصر السرية .

٢ ـ ديمومة وأستمرارية نقل المعلومات والأفكار وتبادلها .

٣ ـ الانخفاض الكبير في أسعارها وصغر حجمها وسهولة الحصول عليها .

٤ ـ زيادة الامكانيات المتوفرة في وسائل الأتصال الحديثة وأنظمة المعلومات الألية .

٥ ـ تمكين التنظيم الارهابي من الاتصال بالجماهير بسهولة ويسر .

وكذلك فإن هذه الوسائل قد أدت إلى نقلة نوعية في التنظيم الداخلي للتنظيمات الارهابية . بحيث أصبح من الصعب الوصول إلى قيادات التنظيم الموجودة على رأس الهرم لإنه لم يعد من الضروري ومع وجود هذه الوسائل أن توجد هذه القيادات في مكان واحد مما يصعب من مهام الأجهزة المعنية بالمكافحة .

إن وسائل الاتصالات الحديثة تغدو أشد ضرورة وأكثر أهمية بالنسبة لأجهزة الشرطة والأمن المعنية بمكافحة الارهاب . فالاتصالات عملية حيوية هامة بالنسبة لأجهزة المكافحة سواء على الصعيد الوقائي لمنع ارتكاب الجرائم الارهابية أو على صعيد المواجهه والملاحقة عند وقـوع مثل هذة الجرائم .

ويبدو دور الاتصالات واضحاً في نطاق مكافحة الارهاب من خلال ما تقدمه من خدمات وفوائد يمكن تلخيص أبرزها في المجالات التالية :

١ ـ إن وسائل الاتصالات الحديثة تضمن نقل المعلومات في الاتجاهات الرأسية والأفقية داخل الأجهزة الأمنية المعنية بالمكافحة بسهولة ويسر وفي التوقيت المناسب . وكذلك تضمن اصدار التعليمات والتوجيهات من المسؤولين إلى العاملين في عمليات المكافحة وحل مايطرأ من مشكلات أثناء ممارسة مهامهم .

٢ ـ إن عملية الاتصالات تشكل حلقة التواصل الضرورية بين الأجهزة المعنية بالمكافحة وبين المواطنين الذين يزودون هذه الأجهزة بقدر وافـر من المعلومات التي تساهم بدور كبير في مكافحة الارهاب .

٣ ـ إن عملية الاتصالات تضمن التنسيق بين الأجهزة المعنية بالمكافحة

ومثل هذا التنسيق يعتبر ضرورة لاغنى عنها في مجال مكافحة الارهاب لأن غياب التنسيق قد يترتب عليه فشل عمليات المكافحة .

٤ ـ تعتبر الاتصالات أحد العناصر الرئيسية التي ترتكز عليها استراتيجية التعاون الدولي في مجال مكافحة الارهاب فهو ضروري لزيادة التعاون على المستوى الدولي لمكافحة الارهاب .

٥ ـ إن استخدام تكنولوجيا الاتصالات في التصنت ومتابعة الاتصالات الجارية بين شبكات وعناصر التنظيمات الارهابية يعد أحد الأساليب والوسائل الهامة التي تعتمد عليها الأجهزة المعنية بالمكافحة في جمع المعلومات ومحاولة أختراق التنظيمات الارهابية وأجهاض نشاطاتها .

مواجهة الإعلام العربي للإرهاب في عصر العولمة

كثر الحديث حول الإعلام والعولمة ودور الصور والمضامين والرموز العابرة للقوميات عبر وسائل الإعلام والمعلومات في الترويج للعولمة، توحيد العالم فإنه لم يظهر سوى محاولات قليلة ولكنها جادة لتحديد مفهوم عولمة الإعلام والمتابع لهذه المحاولات يلاحظ أنها اتسمت بالاستقطاب الحاد بين تيارين الأول : يؤيد بحماسة وبدون تحفظ عولمة الإعلام ويبرز إيجابياتها باعتبارها تدعم التدفق الحر للمعلومات وحق الاتصال ويؤكد للجمهور فرصا غير محدودة لحرية الاختيار بين وسائل الإعلام والمعلومات .

أما التيار الثاني : فيعارض عولمة الإعلام بشدة ويرفض ما يقال عن إيجابياتها وينظر إليها باعتبارها نعياً للتعددية الثقافية وبروز قيم الربح

والخسارة وآليات السوق في مجال الإعلام والاتصال والمعلومات. علاوة على الاعتداء على حرية وسائل الإعلام والحق في الاتصال وتقويض سلطة الدولة لصالح الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات.

لا شك في أن أجهزة الإعلام في الوطن العربي يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في المواجهة مع الإرهاب بالإضافة لكونها أداة مساعدة لتحقيق التكامل والاندماج) والإعلام لا يصنع سياسة وإنما السياسة يمكن أن تصنع إعلاماً ناجحاً يواكب متغيرات العولمة إذا توفرت الرؤيا الصادقة لذلك، ومن منظور خلق حالة من التعايش السلمي في إطار المنظومة الإنسانية الواحدة مع الاحترام لكل مفرداتها وخصائصها، فإهدار القيم وغياب التنمية وغياب العدل والشعور بالظلم الدائم وراء تزايد أعمال الإرهاب والعنف في العالم كله والإرهاب كما سبق القول عدوان إذ يشمل السلوك العدواني نمطين.

١ ـ استجابات عدوانية تتسم بدرجة من العنف تتفاوت بين التهديد وإزهاق الروح.

٢ ـ استجابة عدوانية غير عنيفة مثل تجاهل من تعاديه يتركه أو ترويج شائعات ضده.

لا يمكن للإعلام العربي أن يقف على جبهة أمامية للدفاع عن قضايا الأمة ألا إذا توفر المناخ الديمقراطي في زمن التحولات والمتغيرات فإن الديمقراطية لم تعد ترف مثقفين، ولم تعد حقوق الإنسان مجرد شعارات براقة يزيد عليها البعض أو يتاجر فيها البعض الآخر، كسلعة رابحة في أسواق رابحة.

والإعلام لا يستطيع أن يقوم بدوره الحيوي والفعال في مواجهة الإرهاب إلا إذا توفرت العوامل التالية:

١ـ بيئة ديمقراطية يتحرك فيها الإعلام، حركة ديناميكية دون قيود أو عوائق، وفي إطار رؤية اشتراكية واضحة المعالم وحددة الأهداف.

٢ـ إعداد كوادر مؤهلة تأهيلاً عالياً بحيث يفترض تأثيرها علي النظم السياسية والإعلامية في العالم، والبحث عن القاسم المشترك بين الشعوب العربية والدول الأخرى، واستخدم اللغات الدولية.

٣ـ إيجاد قناة فضائية تخاطب الآخر وفق مفاهيم تقوم على مضامين إنسانية راقية تعكس في الأخير مفهوم الدين الإسلامي الحنيف كدين محبة وتعاون وسلام، مع إبراز الوجه المشرق للثقافة الإسلامية، لأن وسائل الإعلام هي في جوهرها أدوات ثقافية تلعب دور أساسي في نقل الثقافة ونشرها .

٤ـ توفير الإمكانيات اللازمة وتوفير الأجهزة التكنولوجية الحديثة التي تواكب المتغيرات في مختلف الجوانب.

٥ـ التنسيق والتكامل الإعلامي بين الدول العربية من خلال جامعة الدول العربيةوقنواتها الإعلامية خصوصاً في مجال تكنولوجيا الاتصال سواء كان الهدف نقل التكنولوجيا رغم مخاطرها في تكريس التبعية أو توطينها كذلك الحرص علي السماح بتوزيع الصحف العربية في مختلف أرجاء العالم دون التقيد بالتقلبات السياسية التي تعيق المشاريع الاستراتيجية العربية بالإضافة إلى التعجيل باخراج مشروع الوكالة العربية للأنباء إلى حيز النور مع مرعاة اختيار كوادر إعلامية متخصصة للاشراف على إدارتها

وتشغيلها وذلك ضماناً لتحجيم الدور الذي تقوم به وكالات الأنباء العالمية، وتكريس النفسية الإعلامية في الوطن العربي.

آثار الإرهاب على العولمة السياحية الرؤية والمواجهة

السياحة كصناعة وكظاهرة اجتماعية اقتصادية ونشاط بشري واسع على كل الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية لا تقوم إلا بتوافر عدة شروط أو عناصر أبرزها:

- توافر المال الكافي للصرف على الرحلة السياحية ومتطلباتها.
- توافر الوقت الكافي والملائم للسياحة.
- توافر وسيلة النقل.
- توافر السكن في مكان الإقامة.
- توافر الخدمات الضرورية والمطلوبة في محيط المنطقة المقصودة خلال فترة الرحلة.
- توافر الأمن كمطلب أولي وأساس.

وكل هذه العناصر تُحيَّد أو تُجمَّد أو تُلغى إذا شاع الخوف. والسياحة جبانة، كالمال، لا تنمو إلا في بيئة آمنة، وإذا كان الماء أساس الحياة فالأمن عصبها. قال تعالى ﴿ **الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ** ﴿٤﴾ ﴾ (سورة قريش). وفي ضوء ذلك فإن الكثير يرى أن الأمن كمطلب يأتي بعد غريزة الجوع والعطش. والحياة لا تستقيم في ظل غياب الأمن وكل مناحي الحياة تتعطل لأن الأمن هو شرطها. والأمثلة على ذلك في العالم المعاصر كثيرة. فمناطق التوتر ومسرح العمليات الإرهابية تأثرت أو انعدمت فيها الأنشطة السياحية.

وأمن السائح يعني توافر عنصر الأمن والطمأنينة للسائح من لحظة انطلاقه إلى وجهته المقصودة إلى حين عودته إلى بلده. وقد كانت أكثر الجرائم المرتبطة بالسياحة هدفها الكسب المادي، إلا أن الملاحظ في السنوات الأخيرة أن الجماعات الإرهابية استهدفت السياحة ووسائل نقلها. وأحد أبرز أهداف الجماعات الإرهابية المعلنة هو ضرب السياحة في البلدان التي يستهدفونها.

يقول الخبراء ان اتجاه السياحة الدولية ينمو بمعدل ٦٪ سنوياً من عام ١٩٩٥-١٩٩٩م، ولكن الملاحظ الآن أن النمو نزل إلى معدلات متفاوتة من دولة إلى أخرى بسبب العمليات الإرهابية الأخيرة وتداعياتها، وبمعنى أدق عدم توافر الشرط الأمني الذي هو الأساس.

وسط هذه الأجواء القاتمة على حركة السياحة الدولية تبدو السياحة الخليجية والعربية هي القادرة على الاستمرار ولأمد قد يطول. وذلك لتوافر عدة عناصر للسياحة العربية البينية أبرزها الأمن والغطاء التأميني للخطوط الجوية العربية.

التوصيـــات

وقد كان للأوراق العلمية المتميزة التي عرضت في هذه الندوة للمشاركات المثمرة والتي تميزت بالعمق وبعد النظر والتقارير المقدمة من قبل أعضاء الوفود العربية المشاركة فيها أكبر الأثر في انجاح أعمالها وتبادل الآراء المختلفة، في الوصول إلى التوصيات الهامة التي توصلت إليها الندوة وهي:

١ ـ الدعوة إلى تحقيق إنشاء قاعدة بيانات معلومات عربية عن

الإرهاب والإرهابيين في المكتب العربي للشرطة الجنائية الواردة في الخطة المرحلية لتنفيذ الاستراتيجية الأمنية لمكافحة الإرهاب .

٢ ـ دعوة الدول العربية إلى تشجيع ودعم ومتابعة البحوث والدراسات التطبيقية الميدانية في مجال الإرهاب والجريمة المنظمة وجرائم العنف وتوفير الامكانات المادية والمعنوية الكفيلة بانجاح ذلك ولا سيما في مجال البحوث والدراسات التحليلية حول دواعي الإرهاب وأسبابه والأسس العملية للوقاية والمكافحة منه .

٣ ـ دعوة مؤسسات الإعلام العربية إلى تبني المدخل العلمي الرصين في مخاطبة الرأي الآخر عن العرب والمسلمين بلغة ومنهج يتناسب وخصائص هذا الآخر ، والسعي الحثيث إلى ايجاد قناة فضائية أو أكثر تخاطب الأمم الأخرى بلغاتها وفق مضامين إنسانية راقية تعكس القيم العربية والإسلامية بما فيها من محبة وسلام وتتصدى للإفتراءات المغرضة في وسائل الإعلام الأخرى .

٤ ـ دعوة المؤسسات التربوية إلى تشجيع لغة الاعتدال لدى الناشئة وتعويدهم على الحوار الهادئ والمناقشة الموضوعية وقبول الآخر واحترام رأيه المخالف بما يتفق والقيم الإسلامية والعربية .

٥ ـ دعوة المؤسسات العربية المختلفة للاستفادة من إيجابيات العولمة والعمل على الحد من آثارها السلبية والتصدي لمحاولات تصوير الإسلام كمصدر للإرهاب .

٦ ـ الدعوة إلى دعم وتفعيل مراكز الترجمة والنشر التي تعنى بالتراث العربي والإسلامي لتوضيح الصورة الحقيقية للإسلام ونبذه للإرهـــــاب .